

بسم الله الرحمن الرحيم



الاستثمار و التمويل في فلسطين

1426 هـ - 2005 م

القطاع غير المنظم (المنشآت الصغيرة) في الأراضي
الفلسطينية:

" فرص البقاء وتحديات الاستمرار "

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين
بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م

مقدم من:

د. سفيان عوض البرغوثي

مدير عام الإحصاءات الاقتصادية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله

مايو 2005 م
القطاع غير المنظم (المنشآت الصغيرة) في الأراضي الفلسطينية
" فرص البقاء وتحديات الاستمرار "

الملخص:

تم من خلال هذا البحث تحليل الفرص والتحديات أمام القطاع غير المنظم (قطاع المنشآت والمشاريع الصغيرة جداً والتي تشغل 5 عاملين فاقلاً) بالاعتماد على نتائج المسح المتخصص حول المشاريع الأسرية والمنشآت الصغيرة المكونة لهذا القطاع في الأراضي الفلسطينية لعام 2003 بهدف تقديم معلومات إضافية للمهتمين وصناع القرار ورسمي السياسات. اتضح من التحليل امتلاك القطاع غير المنظم على قدرات متمامية في مجال التشغيل وتوفير مصادر للدخل للعديد من الأفراد والأسر ويتعزز هذا الدور في ظل اشتداد الأزمات الاقتصادية وأزمات سوق العمل (ضعف القدرة على امتصاص الأعداد المتنامية من الباحثين عن العمل) إضافة لوجود أعداد من الراغبين طوعاً للعمل ضمن القطاع غير المنظم لأهداف جرى تحليلها ضمن الدراسة. يمتلك القطاع غير المنظم على ديناميكية مرنة جداً مقارنة بالقطاع المنظم في مجال التجاوب مع أزمات سوق السلع والعمل، نظراً لسهولة الدخول والخروج من القطاع وفق ظروف وحالة السوق، الأمر الذي يمكن هذا القطاع من لعب دور مؤثر على معدلات البطالة والفقر في المجتمع. لا تختلف كثيراً تركيبة وهيكلية القطاع غير المنظم من حيث مشاركة النساء في الأنشطة المشمولة عنها في القطاع المنظم حيث تندي نسبة المشاركة من النساء في القطاعين بشكل عام الأمر الذي يتطلب المزيد من التحليل حول أسباب ذلك. من جانب آخر فقد ابرز التحليل وجود العديد من المعوقات والتحديات أمام القطاع غير المنظم من حيث صعوبات الوصول إلى الموارد وفرص التمويل والتسهيلات المصرفية، إضافة لعدم توفر البنى الأساسية لممارسة الأنشطة الاقتصادية كالمقرات وشبكات التسويق، ولعل من ابرز السمات العامة لمشغلي المشاريع الإنتاجية ضمن هذا القطاع تتمثل بتدني المستوى التعليمي والاعتماد على المجهود الذاتي في خلق فرصة العمل وبناء الخبرات و مهارات التشغيل اللازمة. رغم كل ذلك يمثل القطاع غير المنظم حصة لا يستهان بها خاصة في أنشطة الإنشاءات والنقل والاتصالات سواء من حيث التشغيل أو من حيث الإنتاج والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يتطلب من راسمي السياسات الاقتصادية والتجارية الاهتمام بالقطاع ووضع في عين الاعتبار عند التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية والتجارية بهدف تعظيم القدرات الاقتصادية وضمان التكامل والتشغيل الأمثل لوحدات الإنتاج في الاقتصاد الوطني. تم عرض التحليل من خلال أربعة أقسام، حيث غطى القسم الأول المقدمة والمدخل والأهداف،

فيما قدم القسم الثاني تحليلاً للمفهوم والسمات العامة، وتم تحليل الفرص والتحديات في القسم الثالث وإبرز الاستخلاصات في القسم الرابع.

Abstract:

This paper tries to study the obstacles and opportunities facing the informal sector in the Palestinian Territory through the deep analysis on the available data of the Palestinian informal sector survey, covering household operators and micro establishments, which was conducted by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), during 2003¹. The results indicate that the informal sector workers tend to have larger families and relatively low levels of education and it is strongly related to poverty. Interestingly, it was believed that informal sector has a higher percentage of female workers than male workers it was found that urban-workers and female-workers are not significantly more likely to be informal sector workers than are others, the female-workers represent only 8.5 percent of informal sector workers The results show that 70.0% of these establishments were established to provide an employment opportunity to the proprietor; and, 12.6% were established to increase income, also the results of show that 51.1% of proprietors individually practice their jobs, 48.9% employ others with them, 85.0% of persons engaged are unpaid family members, while others are paid employees The results indicate that 9.4% of household project employers had reported that income from their projects is sufficient for their families basic needs; while 21.4% have mentioned that income is insufficient and accordingly they are bound to use-up credit or sell property; the following figure gives the details. Since the beginning of the *Intifada* in September 2000, the percentage of working outside the establishments had increased to 38% during 2003, compared with pre-Intifada period, where 18% percent workers found to be working outside the same sector during 1997. Even so this sector had many other financial and marketing difficulties that should be taken into account by policy makers and planners, it was clear that this sector has significant socioeconomic impact on the life of poor through: Its role in reducing poverty through the creation of working opportunities and the generation of income, as most of operators in the sector are heads of their households and their incomes is mostly the only or most important source of income for their households. Also its role in reducing unemployment rates through its capacity and flexibility in creating job opportunities and absorbing the flow of labor specially under labor market shocks as in the current situation in the Palestinian Territory since the year 2000, based on that it is recommended that:

Intervention: policies must concentrate on supply and demand side of the process, strengthening capacity and access to resources (financial, training...) and improving the demand on the informal sector projects products through access to new markets or facilitating the distribution of the products in the available markets. Based on that, the informal sector can play a positive role in the process of reducing poverty and unemployment and can assists the development process in the Palestinian Territory, and this impact can be maximized if the intervention policies are built on the fact that the informal sector is a complementary strategy rather than an alternative to the official and governmental one.

¹ For more details about the survey, please look at PCBS website "<http://www.pcbs.org>"

القسم الأول:

المقدمة

1.1 المدخل العام:

تواجه معظم الدول النامية (وان كان بشكل متفاوت) تحد متزامن مع عملية التطور والنمو ناشئ عن تسارع معدلات النمو السكاني وتزايد معدلات الهجرة الداخلية من الأرياف نحو التجمعات الحضرية في ظل ضعف وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لهذه البلدان بشكل عام وتدني القدرة الاستيعابية لهذه المناطق بشكل خاص، ويات ملحوظاً بشكل ملموس الآثار المترتبة على ذلك من حيث تفاقم مستويات المعيشة المتدهورة أصلاً وارتفاع معدلات البطالة، واتساع الفجوة بين الراغبين في العمل وفرص العمل المتاحة وتراجع قدرة القطاع الرسمي على خلق فرص التشغيل المطلوبة بشكل متزايد، الأمر الذي يعني انتشار فرص العمل غير المنظمة بحثاً عن مصدر ذاتي للتشغيل وتأمين مصدر للدخل، والصعوبة تكمن في أن عملية البحث هذه تجري في ظروف مركبة من حيث ارتفاع معدلات البطالة من جهة وكذلك ارتفاع تكاليف الحياة من جهة أخرى خاصة عند الربط بين الأجر المتدني وفي أحيان كثيرة غياب الدخل وارتفاع تكلفة متطلبات الحياة واحتياجاتها.

هناك مؤشرات متزايدة بوجود علاقة تأثير متبادل بين الفقر والبطالة والقطاع غير المنظم بشكل عام وداخل المدن الرئيسية بشكل خاص، من حيث مستويات تركيز الوحدات ذات العلاقة مقارنة بمستوى تواجدها في المناطق الريفية (قرباً نصف العاملون في القطاع غير المنظم يتواجدون داخل المدن)، الأمر الذي يعني أهمية تسريع وزيادة القدرة على التشغيل في المناطق الحضرية لتقليل وامتصاص التدفق المتنامي للأفراد الراغبين في العمل في هذه المناطق وبالتالي تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستويات دخل الأفراد والأسر المعيشية وانتهاءً بتخفيف التكاثر العشوائي لمشاريع القطاع غير المنظم. هذه العملية ليست مجرد رغبة وإنما ضرورة من وجهة نظر تنمية طويلة المدى، مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع المتوقع لتكلفة الاستثمار المطلوب لمواجهة ذلك داخل القطاع الرسمي ولا سيما القطاع الخاص، ومن المتوقع أن تتجاوز التكاليف حجم الموارد المرصودة (المتوفرة)، الأمر الذي سيلقي بأعباء مواجهة على كاهل القطاع غير المنظم حيث شروط الدخول والخروج أيسر من غيره خاصة وان غياب

نظام إعانات بدل البطالة يجعل من مقولة "أن لم تعمل لا تأكل" دافعاً دائماً للبحث عن مصدر دخل والقبول بما هو متاح عند اشتداد الأزمات.

هذا المدخل يعني أن أي استراتيجية لمواجهة الفقر في مناطق الكثافة السكانية ينبغي لها أن تأخذ بعين الاعتبار دور القطاع غير المنظم، مع التأكيد على أن تكون النظرة للقطاع غير المنظم باعتباره جزءاً مكملاً لإجراءات أخرى موجهة لسوق السلع والعمل بهدف زيادة إنتاجية العمل وتخفيض مستويات الفقر والبطالة وليس على أساس كون القطاع غير المنظم هو بديل مفترض لهذه الإجراءات، عملاً بالحكمة القائلة: الاقتصاد السليم لا يتنافس برئة واحدة.

2.1 الأهداف ومجال التحليل:

في ظل هذا الواقع فإن فرص الوصول إلى الهدف العام والمتمثل بإحداث تحسين نوعي لظروف المعيشة في التجمعات المكتظة والوصول إلى الأفراد والفئات المهمشة تبدو ضعيفة في المستقبل القريب، ليس فقط لأن هذه التجمعات تعتمد على الدور المنشود للسياسات العامة والإجراءات الإدارية والتنفيذية للسلطات المركزية والمحلية لهذه التجمعات، وإنما لاعتماد هذه النظرة على جانب العرض من المعادلة القائمة، فهي تنظر إلى قدرة السلطات المحليّة والمؤسسات الأخرى على تطوير سوق العمل والإنتاج والبنية التحتيّة وتوفير الخدمات المختلفة على أساس ناجع مالياً وبخلق بيئة تنظيميّة مؤاتية لاحتياجات عملية التنمية الشاملة والمستدامة لهذه التجمعات، وهذا ينطوي على إغفال لدور جانب الطلب لذات المعادلة، أي قدرة ورغبة (Capacity and Willingness to pay) سكان هذه التجمعات على المساهمة في تغطية تكاليف هذه العملية.

هذا الوضع يطرح مجموعة من التساؤلات ولعل أبرزها: هل من الممكن الحفاظ على المعدّلات الراهنة لنموّ التشغيل في هذا القطاع كما هو الحال في السّنوات الأخيرة بدون مواجهة تدهور في الدّخول الحقيقيّ للعاملين في هذا القطاع ؟ وما الفرص الممكنة لزيادة الدّخول الحقيقيّ للعاملين في القطاع غير المنظم ؟ كليهما مهم بشكل عام إذا ما أريد تحسين معدلات التشغيل وتخفيض معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية.

ستحاول هذه الورقة إجراء تحليل بحثي لواقع وقدرات القطاع غير المنظم الاقتصادية والاجتماعية وعلاقته بالقطاع المنظم وعلاقة وتأثير السياسات الاقتصادية والتجارية على أداء القطاع ومستقبله الاقتصادي، ويهدف الإجابة على الأسئلة البحثية أعلاه فقد تم الاعتماد على بيانات مسح القطاع غير

المنظم الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال عام 2004 بشكل ربعي عن عام الإسناد 2003، على شكل مسح متخصص بالعينة للمنشآت التي تدرج من حيث التعريف ضمن القطاع غير المنظم بواقع 7,190 منشأة وكذلك مسح متخصص للأسر بواقع 12,720 أسرة، إضافة لذلك سيتم الاعتماد على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة والفقير لعام 2003 ومسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الأسرة الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية لذات الفترة والاستفادة من الأدبيات والمراجع العلمية ذات العلاقة بالموضوع حيثما تطلب التحليل ذلك.

القسم الثاني

المفهوم والسمات العامة

1.2 القطاع غير المنظم: المفهوم والتعريف (حسب المصدر):

رغم تزايد الاهتمام المحلي والإقليمي والعالمي ما زال مفهوم القطاع غير المنظم من المفاهيم الإشكالية بشكل عام، حيث لم تتمكن الأدبيات المتوفرة رغم محدوديتها من تقديم إطار ومفهوم إجماعي للمقصود بهذا المصطلح، رغم العديد من الأدبيات التي قدمتها العديد من المنظمات ذات العلاقة مثل منظمة العمل الدولية والفرق التي شكلتها الأمم المتحدة من خلال مؤتمراتها المتخصصة بهذا الموضوع، ولعل ذلك يعود إلى عدم التجانس الذي يتسم به هذا القطاع من حيث طبيعة الأنشطة المشمولة، وتنوع أهداف ومصالح العاملين في هذا القطاع سواء أكانوا من أصحاب العمل (الذين يشغلون عدد معين من العمال) أو العاملون لحسابهم، وتنوع المستوى التنظيمي للأنشطة التي يمارسها هؤلاء ضمن هذا القطاع بدءاً من الأنشطة الهامشية والبسيطة (الباعة المتنقلين) مروراً بالأنشطة التي تتطلب مستوى معين من المهارات وراس المال في بعض أنشطة الصناعة والإنشاءات والنقل وغيرها، إضافة لذلك هناك تنوع كبير في غايات العاملين ضمن هذا القطاع فالبعض يلجأ إليه لعجز القطاع الرسمي عن تأمين فرصة عمل رسمية له، فيما البعض يلجأ إليه كعمل ثاني (مصدر إضافي) لتحسين دخله والبعض قد يلجأ إليه في ظروف ومناسبات يحكمها الموسم وظروف سوق العمل، فيما البعض الآخر يعتبرها وسيلة للتكيف مع الأزمات الاقتصادية وكسياسة للصدوم والبقاء والحماية الاجتماعية وغير ذلك من الغايات التي تتطلب كل الدقة والاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين بدراسة هذا القطاع، لان غير ذلك سيؤدي إلى استنتاجات

مجزوءة ولا تعكس طبيعة هذه الأنشطة الاقتصادية ذات الأشكال والغايات المركبة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا التنوع من حيث دلالات وحدود المفهوم الاقتصادي والاجتماعي للقطاع غير المنظم من بلد إلى آخر وداخل الدولة الواحدة يرتبط بتعدد وتنوع أسس ومعايير التعريف والتصنيف للوحدات الاقتصادية بين منظم وغير منظم من جهة وتنوع أسس ومنطلقات القياس سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية أو التنظيمية وغيرها من جهة ثانية، وقد تم بناء تعريف إحصائي يقوم على أساس التفريق بين نوعين من الوحدات التي تمارس أنشطة اقتصادية ضمن القطاع غير المنظم، حيث يعتمد الأول على المشاريع التي تتم من خلال الأسر المعيشية أو أحد أفرادها خارج إطار المنشآت وكذلك المنشآت الصغيرة التي ينطبق عليها التعريف وفق المحددات. ويتلخص التعريف² المستخدم على النحو التالي:

" المنشأة غير المنظمة: هي المنشأة التي تشغل 5 عاملين فاقل ويغلب عليهم صفة العاملين بدون أجر من أفراد الأسرة وأصحاب العمل، ورأسمالها منخفض نسبياً وغالباً لا تمسك سجلات محاسبية متكاملة وتفترق إلى تنظيم للعلاقة بين المالك والعاملين على أساس قانون منظم للعمل وكذلك لا يوجد فصل بين حسابات المالك والمنشأة. وقد تم استثناء المهنيين المختصين الذين تتطلب مهنتهم تأهيلاً علمياً عالياً مثل الأطباء، المهندسين، المحاسبين ومن في وضعهم."

" المشروع الأسري غير المنظم (خارج المنشآت): يعرف بأنه ذلك المشروع الذي تنشئه الأسرة المعيشية أو أحد أفرادها بهدف تأمين مصدر دخل أو فرصة عمل دون تحقق شروط تعريف المنشأة عليها (مكان محدد، مالك أو مدير، نشاط اقتصادي محدد). وتعتمد عملية التوظيف فيها بالغالب على العلاقات الاجتماعية وصلة القرابة أو العلاقات الشخصية".

تم استثناء الأنشطة الزراعية من التعريف بسبب عدم توفر إطار للحيازات والحائزين الزراعيين لهذه الأنشطة بالإضافة إلى حاجتها لمنهجية مختلفة للدراسة لضمان عدم الازدواجية في توفير المؤشرات وخاصة الاقتصادية. ولم تغطي الأنشطة المحرمة بالقانون العام في الأراضي الفلسطينية مثل التهريب والسرقة... الخ.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وثائق مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003

مع الأخذ بعين الاعتبار:

هناك تلازم بين هذين النوعين من الوحدات غير المنظمة إلى حين³، وفي الوقت الذي تكتشف فيه فرص ربحية ذات مستوى أعلى أو أكثر جذباً تتحرك تلك الوحدات المتنقلة من موقعها ونشاطها الحالي إلى المواقع الجديدة وفي بعض الأحيان نحو القطاع المنظم وغالباً هي من بين تلك الفئة القادرة على الإيفاء باستحقاقات التنظيم، وتبقى الوحدات الأخرى في إطار ما يطلق عليه القطاع غير المنظم الدائم. ورغم أن الدوافع للمشاركة تتنوع بين هذه الوحدات، إلا أن لديها ميزة مشتركة حيث أن هذه الوحدات تتمتع باستقلالية منفردة في مجال اتخاذ القرار الذي تراه ملائماً فيما يخص عملها بغض النظر عن قرارات الآخرين، والدلالة السياسية لهذا الوضع تكمن في إمكانية التأثير على دخل وإيرادات وإنتاجية هذه الوحدات من خلال برامج التدخل المباشرة الهادفة لتعزيز القدرات الإنتاجية لهذه الوحدات وكذلك تحسين (تغيير) بيئة العمل لهذه الوحدات.

تظهر العديد من الدراسات في القطاع غير المنظم، أن العديد من الوحدات لا تعمل بشكل مستقل تماماً عن غيرها، حيث يميل البعض للعمل من خلال التعاقد من الباطن والتشابك الإنتاجي مع غيره من الوحدات العاملة ضمن القطاع ذاته أو بأعمال جزئية مع وحدات من خارج القطاع سواء كان ذلك اختيارياً أو بشكل إجباري، مثلاً: صناعة الملابس، النسيج، الأحذية، النقل وغيرها، بعض هذه الوحدات يتجنب عن قصد تحمل المسؤولية الإدارية والمجازفة، وتحمل مسؤولية تقلب الأسواق (الرضى بالقليل المضمون)، هذا السلوك يجد ما يبرره في الحالات التي يرى فيها العاملون (المشغلون) انهم لا يملكون الخبرات، المهارات المطلوبة (Personal Preference)، إلا أن الجزء الأكبر ممن ينخرطون في التعاقد من الباطن هم من الفئة التي تفتقد إلى الخيارات الأخرى (مجبر أخاك لا بطل)، مثلاً العاملات من النساء اللواتي ينخرطن في إنتاج سلع وخدمات لمنشآت أخرى، العاملون على القطعة من بيوتهم لصالح منشآت منظمة أو غير منظمة، العاملون على آلات ومعدات مقدمة من منشآت أخرى داخل مساكنهم، السائقون غير المالكين لمركبات نقل الركاب والبضائع في مجالات النقل غير المنظم، هذه

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قراءة الباحث لنتائج مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003

الحالات وغيرها لا تتمتع بحرية اتخاذ القرار في الإنتاج أو التوزيع أو الاستفادة الكاملة من نتائج عملهم، فهي مرتبطة بقرارات ومصالح المالكين.

هذه المنشآت والمشاريع المستقلة ظاهرياً تعتبر نوعاً مختلف كلياً بالرغم من أنه للوهلة الأولى سيبدو أنها لا تختلف عن غيرها نظراً لأن مستوى الدخل (الإيراد)، الإنتاجية، وظروف العمل متشابهة إلى حد كبير، حيث لا يمكن التأثير فيها سواء بالمساعدة المباشرة أو بتغيير المناخ الاستثماري (التجاري)، فأوضاعها تُحدّد بشكل فردي وفقاً لخصوصية وطبيعة التعاقد (المقاوله) من الباطن التي تربطها بغيرها، وبالتالي فإن انتعاشها يعتمد بشكل كبير على مدى توفر أو غياب اللوائح الناظمة للاتفاقات التعاقدية. وإن كان البديل لتحسين مستويات الدخل الخاص لهؤلاء المشتغلين يتم من خلال تحريرهم من نمط العمل التعاقدية وهذا يتطلب تغيير شامل للبيئة العامة وعلاقات العمل.

2.2 أهمية القطاع غير المنظم:

يمثل القطاع غير المنظم حصة مهمة من الاقتصاد الوطني وبخاصة على مستوى مساهمة المنشآت ذات العلاقة بالنتاج المحلي الإجمالي وكذلك استيعاب الأيدي العاملة عبر السنوات المتتالية مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت ذلك من نشاط اقتصادي إلى آخر، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (1)

نسبة المشتغلين خارج المنشآت من مجموع المشتغلين في الأراضي الفلسطينية

النسبة	العام
16.6	1997
34.8	2001
34.3	2002
37.9	2003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. قاعدة بيانات سجل المنشآت

شكل ذلك فرصة للكثير من الفقراء وذوي الدخل المتدني للاستفادة من توفر هذا المدخل لتأمين مصدر من خلال العمل في هذا القطاع، إضافة لتطوير القدرات ومهارات العمل المكتسبة من خلال الانخراط في أعمال متنوعة خاصة وإن توجيه الموارد يتم بمسؤولية مباشرة للمشتغلين للوحدات الإنتاجية ضمن هذا القطاع، إضافة إلى أن عملية استخدام وتوجيه الاستثمارات ضمن نطاق هذه الأنشطة تتم بعيداً عن

إشراف وإدارة المؤسسات الرسمية المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن راس المال المطلوب لخلق فرصة عمل في القطاع غير المنظم تشكل قيمة نسبية متواضعة من التكلفة المطلوبة لخلق فرصة عمل في القطاع المنظم، ومثال ذلك تلك الوحدات التي تعمل على البيع بالتجزئة للسلع الاستهلاكية على البسطات والشوارع وكذلك تلك الوحدات التي تعمل على تجميع النفايات وإعادة معالجة المخلفات الأولية، فهي بالإضافة لتوفيرها فرصة عمل لصاحبها تمثل فائدة ملموسة على إيجاد بيئة أفضل للمجتمع.

جدول (2):

عدد المشتغلين في القطاع غير المنظم من الأراضي الفلسطينية

حسب النشاط الاقتصادي والجنس - 2003

النشاط الاقتصادي	مشاريع أسرية			منشآت القطاع غير المنظم		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
زراعة	16.7	31.5	17.6
صناعة	3.9	28.4	6.0	21.2	5.5	20.0
إنشاءات	41.4	1.1	38.0	0.2	0.0	0.2
تجارة	16.8	27.9	17.5	63.1	44.5	61.6
نقل	17.3	0.0	15.8	0.7	0.8	0.7
خدمات	4.3	14.1	5.1	14.8	49.2	17.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003. رام الله - فلسطين.

3.2 السمات العامة للقطاع:

1- ما يزيد عن 60% من هذه الوحدات أمُتِكَّتْ وشُغِّلَتْ من قبل الأفراد كأصحاب عمل أو يعملون لحسابهم، سواء ضمن المشاريع الأسرية أو المنشآت الصغيرة جداً وفي الغالب مشاريع أسرية. (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (3)

المشتغلون في القطاع غير المنظم من الأراضي الفلسطينية
حسب الحالة العملية الرئيسية والجنس 2003

منشآت القطاع غير المنظم			مشاريع أسرية			الحالة العملية الرئيسية
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
10744	635	10110	9644	189	9455	صاحب عمل
47497	2125	45372	62656	5725	56932	يعمل لحسابه
25718	2045	23673	7764	3560	4204	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
14769	2850	11919	39738	855	38883	مستخدم بأجر
98728	7655	91074	119803	10328	109474	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003. رام الله، فلسطين.

- 2- أقل من 30% من مشاريع القطاع غير المنظم تقوم بتشغيل عاملين باجر، ولذلك فإن العاملين باجر ضمن هذا القطاع يمثلون نسبة متواضعة من التشغيل الكلي بشكل عام.
- 3- الغالبية العظمى من مشغلي مشاريع القطاع هم من الفئة قليلة التعليم (أقل من ست سنوات) وجزء كبير منهم أمي.
- 4- عدد كبير من مشغلي مشاريع القطاع هم من الفئات الاجتماعية المهمشة والفقيرة.
- 5- تمتلك مشاريع القطاع إمكانات راس مالية بسيطة وقدرة ضعيفة على متطلبات توسيع استثماراتها.
- 6- الافتقار إلى البنية التحتية الحديثة، وجزء كبير من مشغلي المشاريع الأسرية يفتقدون إلى وجود المقرات وأماكن العمل الملائمة لممارسة نشاطهم كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (4)

المشتغلون في القطاع غير المنظم الفلسطيني حسب عدد سنوات الدراسة والجنس -2003

منشآت القطاع غير المنظم			مشاريع أسرية			عدد سنوات دراسية
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
11.0	25.2	10.2	17.2	41.9	14.8	5 سنوات دراسية فأقل
30.5	26.3	30.8	41.4	29.8	42.5	6-9 سنوات دراسية
36.4	29.3	36.8	33.6	18.2	35.1	10-12 سنة دراسية
22.1	19.2	22.2	7.8	10.1	7.6	13 سنة دراسية فأكثر
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003. رام الله، فلسطين.

جدول رقم (5)

مصادر رأسمال المشاريع الأسرية في الأراضي الفلسطينية حسب جنس المشغل -2003

المشاريع الأسرية			مصادر رأس المال
المجموع	إناث	ذكور	
50.2	53.1	49.8	توفير العائلة
1.5	0.0	1.6	قرض من مؤسسات غير ربحية
0.5	0.0	0.6	قروض شخصية بفائدة
9.2	12.2	8.9	قروض شخصية بدون فائدة
1.4	1.1	1.4	قرض من البنك
2.8	1.9	2.9	ميراث
3.6	0.6	3.9	من الشركاء
27.0	23.0	27.4	لا يتطلب رأسمال
3.9	8.1	3.5	أخرى
100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003. رام الله، فلسطين.

جدول رقم (6)
المشتغلون في مشاريع أسرية من الأراضي الفلسطينية
حسب مكان ممارسة النشاط والجنس - 2003

الجنس			مكان العمل وممارسة النشاط
المجموع	إناث	ذكور	
5.3	47.5	2.4	في البيت
2.7	18.9	1.8	مساحة محددة داخل المنزل
3.9	11.3	3.7	مكان تابع للبيت
27.9	18.0	28.7	مكان مستقل عن البيت (ضمن نفس المحافظة)
1.3	0.0	1.9	مزرعة أو قطعة ارض (ضمن نفس المحافظة)
10.5	0.2	9.6	بيوت أو أماكن تواجد الزبائن (ضمن نفس المحافظة)
15.3	0.0	13.5	موقع بناء (ضمن نفس المحافظة)
3.3	1.0	4.6	السوق (ضمن نفس المحافظة)
4.2	2.5	5.1	بسطة/ بسطة في الشارع (ضمن نفس المحافظة)
20.0	0.0	23.1	غير محدد بمكان (متجول) (ضمن نفس المحافظة)
5.6	0.6	5.6	محافظة أخرى
100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003. رام الله، فلسطين.

القسم الثالث الفرص والتحديات

تتسم مشاريع ومنشآت القطاع غير المنظم بضعف قدراتها بشكل عام من حيث محدودية راس المال البشري والموارد الاقتصادية الأخرى وان بشكل متفاوت، ولذلك فمن الممكن توقع مجموعة مركبة من المعوقات والقيود التي تحد من قدرة هذه الوحدات على التواصل والاستمرار والتطور، ومن بين ذلك ضعف قدرة مشغلي المشاريع على الوصول إلى الموارد (Lack of Access to Resources) وكذلك ضعف القدرة على الوصول للأسواق وخدمات البنية التحتية الأساسية، إضافة لذلك تواجه هذه المشاريع بيئة اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وسياسية غير متعاونة، مما يعني إضعاف قدرة القطاع على المشاركة بفاعلية في عملية التنمية كالقطاع المنظم.

1.3 قدرة مشغلي القطاع غير المنظم على الوصول للموارد والأسواق:

محدودية التعليم، المهارات، الخبرات الفنية والوصول للمصادر (راس المال) لن تكون قيوداً حقيقية إذا ما كانت هناك إمكانية سهلة للوصول إليها، ولكن الواقع لا يدل على ذلك، حيث من الممكن افتراض وجود ضعف في القدرة على الوصول لمصادر التمويل، التدريب من مؤسسات القطاع المنظم، وغالباً لهذا السبب فان مشغلي الوحدات في القطاع غير المنظم يبدعون أعمالهم بالاعتماد على مدخراتهم وما يتمكنون من اقتراضه من الأقارب والمعارف أو من خلال آليات غير منظمة للإقراض ضمن تجمعاتهم السكنية بعيداً عن مؤسسات القطاع المنظم، ونظراً لكون هؤلاء من أوساط اجتماعية مهمشة واسر فقيرة فانهم يبدعون أعمالهم براس مال بسيط واستثمارات أولية ضعيفة، وكذا الحال بالنسبة للمهارات والخبرات الفنية والتي تكتسب من خلال ممارسة النشاط نفسه (On Job Training) بعبارة أخرى هؤلاء المشغلون يتغلبون على صعوبة الوصول للموارد من خلال الاعتماد على آليات العمل الناشئة داخل القطاع غير المنظم.

جدول رقم (7)

كيفية تعلم المهنة للأفراد المشتغلين في المشاريع الأسرية من الأراضي الفلسطينية
حسب جنس المشغل-2003

المشاريع الأسرية			كيفية تعلم المهنة/ الحرفة
المجموع	إناث	ذكور	
16.7	24.7	15.9	من الأسرة
13.6	8.5	14.2	من خلال أحد الأقارب
8.1	0.0	8.9	من خلال العمل في إسرائيل
3.0	1.4	3.2	من خلال أحد المدارس الصناعية
20.8	21.2	20.7	من خلال دورات في مجال العمل
5.1	2.2	5.3	من خلال التحصيل العلمي
29.6	39.9	28.6	لا تتطلب تعليم
3.2	2.1	3.2	أخرى
100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003. رام الله - فلسطين

عوامل كثيرة تفسر ضعف القدرة للوصول للموارد التي تقدمها مؤسسات القطاع المنظم، حيث أن الاحتياجات التدريبية، والاقتراض من المصادر الرسمية المنظمة ليست محكومة فقط باللوائح الحكومية وصعوبة المنال ولكن كثيراً منها تشكل جزءاً من احتكار القطاع العام، وتدار من قبل بيروقراطية لا تتسم بالتعاون تجاه منشآت ومشاريع القطاع غير المنظم، خاصة تجاه الفئة الأقل تعليماً وأكثر فقراً في المشاريع الأسرية المتناهية في الصغر، وذات المواقف المتشابهة تسود في القطاع الخاص أيضاً، فالبنوك الخاصة على سبيل المثال نادراً ما تجده مريحاً أن تتعامل مع هذه الوحدات في القطاع غير المنظم، رغم أن استثناءات قليلة يمكن أن لا تتفق مع هذه الإجراءات مثل برامج تمويل المشاريع الصغيرة والفردية من قبل البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وفي كل الأحوال تعتمد جميعها على رزمة ضمانات عالية.

وعلى مستوى التدريب، فإن ما يتم توفيره من قبل مؤسسات القطاع المنظم (المؤسسات الرسمية) غالباً ما يكون محكوماً لجانب العرض (Supply Driven) ونادراً ما يكون حساساً إلى حاجات وظروف هؤلاء في القطاع غير المنظم، الأمر الذي يشكك في مدى ملائمة (Irrelevance) هذا التدريب لاحتياجات الوحدات والمشاريع غير المنظمة، ولذلك فإن التكلفة من الجانب المالي والجهد والوقت ستكون عالية إذا ما تم توسيع التدريب أفقياً، ولن تكون الموارد المتاحة كافية لتغطية هذا التوسع الأفقي مما يعني الحاجة للترشيد وفق الأولويات المرغوبة الأمر الذي ينطوي على عملية استبعاد لعدد من الوحدات ذات الحاجة للتدخل والمساعدة على ضوء ما يتم وضعه من معايير للتصنيف كالحد الأدنى من سنوات التعليم، القدرة على ضمان الائتمان أو حجم رأس المال... الخ.

جدول رقم (8)

وجود أو عدم وجود صعوبة في الحصول على تمويل لمنشآت القطاع غير المنظم
في الأراضي الفلسطينية حسب جنس المشغل-2003

المشاريع الأسرية			وجود أو عدم وجود صعوبة في الحصول على تمويل
المجموع	إناث	ذكور	
40.5	40.3	40.6	نعم
59.5	59.7	59.4	لا
			لماذا تواجه صعوبة في الحصول على تمويل:
21.7	5.9	22.5	صعوبة الحصول على قروض من البنك
21.0	9.1	21.6	صعوبة الحصول على قرض من مؤسسات أهلية غير ربحية
16.2	40.6	15.0	عدم توفر الضمانات
14.4	33.5	13.4	ارتفاع نسبة الفائدة على القروض
25.9	10.4	26.8	عدم انتظام الطلب على منتجات المنشأة وضآلة الدخل
0.7	0.7	0.7	أخرى
100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003. رام الله - فلسطين.

يمكن لمشاريع ومنشآت القطاع غير المنظم أن تحسّن قدراتها الإنتاجية فقط بصعوبة كبيرة (استهلاك فترة زمنية طويلة, Time Consuming) وتكلفة عالية، وباللجوء إلى شبكات الائتمان المتوفرة في القطاع غير المنظم وآليات التدريب المحكومة بأحوال السوق غير المستقرة واعتمادها على اعتبارات فردية واجتماعية مثل القرابة، الأصل، العلاقات الشخصية... الخ، وضعف القدرات في هذا المجال تفسر السبب وراء طريقة العمل الحالية في القطاع والقائمة على التكنولوجيا البسيطة، حجم إنتاج بسيط نسبياً، تجنب دفع مصاريف التشغيل مثل الإيجارات (اختيار أماكن غير ثابتة رغم المخالفات)، تجنب إجراءات التسجيل والترخيص بهدف تخفيض التكاليف الجارية والدورية وما يرتبط باستحقاقاتها لاحقاً، كل ذلك له آثاره المباشرة على مستويات الاستثمار والإنتاجية ويفسر كذلك لماذا القادمون الجدد لهذا القطاع هم غالباً ذوي مستوى متواضع من حيث: التعليم، الخبرات، ورأس المال، فمثلاً التجار المنتقلون أو باعة البسطات أو مقاولي التمديدات الصحية لمنازل المستهلكين وغيرها من الأنشطة، تتطلب مهارات بسيطة والقليل من رأس المال وأحياناً بدون رأس مال مستثمر .

للتغلب على هذه القيود خاصة الوصول لمصادر التمويل والائتمان، كثيراً من مشغلي مشاريع القطاع غير المنظم يلجئون بشكل اختياري إلى أنواع مختلفة من علاقات الاعتماد (الاحتماء) وغالباً من خلال ترتيبات للتعاقد من الباطن، وتطبق هذه الحالة في كثير من الأحيان على النساء اللاتي يخترن العمل من داخل أماكن إقامتهن وبموافقتهم على بيع منتجاتهن بالأسعار المحددة سلفاً (أي الموافقة على العمل على أساس القطعة) وفي مقابل ذلك يحصلن على التمويل (الائتمان) على شكل مستلزمات إنتاج من المصدر، وكذلك الحال للرجال الذين يقومون باستئجار العربات لنقل الأفراد أو البضائع (برزت بشكل كبير عند إحكام الحواجز على مداخل المدن والتجمعات السكنية)، وهذه العلاقات تذهب إلى ما هو أبعد من بساطتها الظاهرية، فهي في أحيان كثيرة تنطوي على شروط إملائية (شكل من الاستغلال) من الطرف الأقوى وهو غالباً صاحب العرض تجاه الطرف الثاني وهو الباحث عن فرصة عمل ومصدر رزق. من جانب آخر، فإن ضعف القدرة على الوصول إلى مصادر التمويل والموارد الأخرى يزيد من هشاشة وضعف المشغلين والمشاريع الإنتاجية داخل القطاع غير المنظم، فهم محدودي القدرة على التجاوب مع الفرص الجديدة التي قد تظهر مع عملية النمو، و فقط من خلال وسائل إبداعية (على سبيل المثال باستخدام معدّات مستعملة، إعادة تصنيع المخلفات .. الخ) أو القبول بمبدأ المخاطرة/ المجازفة وان كان من خلال انتهاك اللوائح والإجراءات (عدم الترخيص أو التسجيل)، فإن كل ذلك يحدّ أيضاً من

الانتقال (Mobility) من الدّخل المنخفض والأنشطة الهامشيّة إلى مستويات إنتاجية أعلى، لان هذا الانتقال يتطلب مستويات إضافية من راس المال (الاستثمار) والخبرات والمهارات المهنية والفنية المتخصصة وهي خارج متناول يد هذه المشاريع.

هذه القيود ذات اثر مباشر على النساء العاملات في القطاع غير المنظم، لأنهن بوجه عام يتعرضن للعديد من العقبات الثقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة المستعصية والتي تتجلى بوضوح أكثر عندما يتعلّق الأمر بحاجة النساء لاكتساب المهارات وراس المال مقارنة بما يواجهه الذكور. واكبر الأمثلة على ذلك تباين الحقوق المدنية للنساء بين النصوص القانونية والممارسات على ارض الواقع، ومنها: القوانين المدنية، قوانين الميراث، المرأة والتعليم، ضمانات الحصول على القروض، وغيرها مثل التحيز والمواقف المسبقة والتي يكون ضحيتها في اغلب الأحيان النساء والفئات المهمشة. هذه الأسباب وغيرها تساهم في توضيح الفجوة الحاصلة بين المشغلين الرجال والمشغلات من النساء ضمن القطاع المنظم وحتى غير المنظم، حيث تتركز مشاركة النساء حيثما لا يتطلب العمل مهارات كبيرة، مستويات منخفضة من راس المال، ومستوى دخل متواضع نسبياً مثل أنشطة الزراعة والمتاجرة البسيطة، حياكة المنسوجات على القطعة، الصناعات والخدمات البسيطة والتي تتسم بكونها أنشطة منزلية.

2.3 البنية التحتيّة وأداء القطاع غير المنظم:

سمة أساسية أخرى للقطاع غير المنظم تتعلق بوجود نسبة عالية من المشاريع والوحدات الإنتاجية المتحركة، بمعنى إمّا ليس لديها مكان محدد (متقل) أو تشتغل في الأماكن العامة أو مكان تقديم الخدمة أو السلعة للمستهلك، وأحياناً يكون العمل من خلال هذه المناطق مخالف للقانون أو غير مطابق للمواصفات القانونية وشروط مزاولة النشاط، والكثير أيضاً يشتغل من مساكنهم في المناطق بطريقة عشوائية وحسب الطلب من قبل الزبون (جدول رقم 6). عوامل كثيرة تساعد على توضيح ذلك: فهو من جانب يعكس حالة عدم توفر راس المال والمصادر الأخرى كما تم معالجته أعلاه، وفي التجمعات الكبيرة والمدن الرئيسية هناك شح في الأراضي وان توفرت فهي بأسعار خارج إمكانات ومتناول الفئات الفقيرة والمشاريع الصغيرة وغير المنظمة، إضافة لذلك تتأثر القدرة على الوصول إلى البنية التحتيّة الأساسية بمتطلبات وإجراءات الانتظام للقوانين والتعليمات السارية وهي أيضاً في غير متناول هذا النوع من المشاريع والأفراد (المشغلين).

من ناحية أخرى، هناك ضرورة لعدم إغفال رغبة معظم مشغلي المشاريع في القطاع غير المنظم في توفير التكاليف وهذا يتضمن توفير الإجراءات المدفوعة، فبالنسبة لهم يفضلون تحصيل مستوى أعلى من الدخل القابل للتصرف به (Disposable Income) على حساب أن يكون لديهم مقرات عمل أفضل من الحالية، ولذا فهم يفضلون العمل إما من منازلهم أو من الأماكن العامة والمجانية (بدون إيجار) حتى وان انطوى ذلك على انتهاك للأنظمة والإجراءات والمجازفة بارتكاب مخالفات للقوانين البلدية (الباعة المتجولون، باعة البسطات والأكشاك، يسعى هؤلاء المشغلين للوصول إلى الأماكن المكتظة وذات النشاط التجاري النشط في مراكز التجمعات وليس على أطرافها نظراً لأن دخل هذه المشاريع يعتمد بدرجة كبيرة على مكان ممارسة النشاط ضمن التجمع، ونقطة الجذب هي مواقع القوة الشرائية الجيدة والطلب النشط على المنتجات، وهذا يعني انه على المستوى الفردي للمشاريع من المريح العمل في الأماكن المكتظة بالرغم من أن مثل هذا الازدحام قد يكون غير مرغوب اجتماعياً بسبب نتائجه السلبية على البيئة والظروف العامة والمعيشية بشكل عام.

الوضع السائد وخاصة في ظل تفاقم الأزمة الراهنة في سوق الإنتاج (السلع) والعمل جراء الإغلاق والحصار منذ عام 2000 قد فاقم من أزمة مشاريع القطاع غير المنظم، فتراجع قدرات المؤسسات ذات العلاقة على تنظيم الأمور قد زاد من فوضى الدخول والخروج من القطاع غير المنظم بشكل عام، ومع ذلك بقي هناك على المستوى الرسمي إجراءات ولوائح تنظيمية غير متعاونة تجاه مشاريع القطاع غير المنظم وتعيق فرص التشغيل وتكامل الأدوار على النحو الأمثل لعامل راس المال (مكان ممارسة النشاط)، السوق في ظل غياب البنية التحتية المناسبة مثل الطرق والمواصلات اللازمة لتحسين كفاءة السوق وتنظيم تزامم الوحدات والمشاريع على نحو أفضل.

تتاول هذه القضايا ليس سهلاً كونها على تماس مباشر مع قضايا إدارية ومؤسسية وتشريعية كبيرة، وحتى إذا ما أمكن إيجاد بعض الحلول لهذه المركبات، يبقى السؤال: هل لدى تلك المشاريع والمنشآت والمشغلين الصغار في القطاع غير المنظم قدرة على تمويل متطلبات الاستقرار وبناء مقرات ملائمة لممارسة نشاطهم والحفاظ على استمراريتهم (Willingness to Pay)؟ هذه هي أحد أصعب قضايا البحث كونها تنقل النقاش إلى مربع التكاليف والمنفعة الخاصة مقابل الاجتماعية وكذلك نقاش الفاعلية مقابل العدالة والمساواة ومساحة الدراسة لا تسمح بتناولها ضمن هذا الجهد.

المنشآت والمشاريع العاملة في مثل هذه الظروف تبقى عرضة لأخطار متنوعة تنشأ عن أخطار التلف، والسَّرقة بالإضافة إلى إمكانية مصادرة الأصول من قبل الجهات المعنية، وكذلك قد تعاني من عدم الاستفادة من الخدمات والإعانات العامة لمخالفتها للإجراءات وقوانين التنظيم والإقامة وهذا أيضاً يؤثر سلبياً على إنتاجيتهم. المواقع العشوائية لهذه الوحدات تضعف قدرتها على الدخول للأسواق اللازمة لتسويق منتجاتها على نحو آمن. وهذا يفسر جزئياً لماذا تميل العديد من المشاريع والمنشآت للعمل على أساس التعاقد من الباطن بهدف التحرر من مخاطر التسويق وتقلبات الأسواق، ومثل هذا الترتيب الذي يبقى الوحدات غير مرئية في سوق العمل ينطوي على إشارة واضحة على مستوى صعوبة ظروف وبيئة العمل.

3.3 الإجراءات الإدارية وأداء القطاع غير المنظم:

الغالبية العظمى من المشاريع العاملة في القطاع غير المنظم تمارس نشاطها في شروط شبه قانونية أو غير قانونية (تنطوي على عدم امتثال (جزئي أو كلي) للأنظمة والإجراءات من حيث التسجيل أو الترخيص أو المواصفات المنصوص عليها في اللوائح الإدارية) باعتبار ذلك بمثابة الإطار العام (الفضاء) الذي تقوم من خلاله هذه الوحدات بممارسة نشاطها وأعمالها. تؤثر قوانين وأنظمة التشغيل وبطرق متعددة على مشاريع وأعمال القطاع غير المنظم، فقد تنطوي على تخفيض القدرة على انتقال وتقل العاملين، صعوبة التعامل أو الإيفاء بشروط وظروف العمل ومتطلبات الهيئات والمؤسسات الرسمية مثل الضمان الاجتماعي، الحد الأدنى من الأجور، نقابات العمال وغيرها من الإجراءات والمتطلبات التي تشكل الإطار القانوني والإداري (التنظيمي) الذي تعمل في حدوده تلك الوحدات والمشاريع، بالإضافة لذلك هناك العديد من الإجراءات ذات التأثير على عمل هذا النوع من الوحدات ومشاريع التشغيل، من قبيل شروط ومواصفات ممارسة النشاط (الموقع، مكان ممارسة النشاط)، التسجيل والترخيص وتصاريح مزاولة المهنة أو النشاط، تنظيم الحسابات، ساعات العمل، الإجازات والملفات الضريبية، بالإضافة لذلك قد يكون هناك اللوائح التي تتدخل في شراء المدخلات، استعمال السلطة، المواصلات وتسويق المنتجات والوصول للأسواق، وقد يضاف إلى ذلك الإجراءات والشروط الفرعية وفقاً لطبيعة النشاط من قبيل مراعاة قواعد الصحة العامة والبيئة لمن يعمل في مجال المطاعم والتجارة الداخلية، مراعاة مواصفات نقابة المهندسين للعاملين في البناء، معرفة قواعد السير والمرور للعاملين في

مجال النقل والمواصلات... الخ. والجدول التالي يوضح موضوع تسجيل وترخيص منشآت ومشاريع القطاع غير المنظم:

جدول رقم (9)

منشآت ومشاريع القطاع غير المنظم حسب جهات التسجيل في الأراضي الفلسطينية - 2003

النسبة المئوية	المؤشر
	تسجيل المنشآت (القطاع غير المنظم):
79.5	نعم
20.5	لا
100.0	المجموع
	جهة التسجيل:
33.5	وزارة
80.1	مجلس المحلي
41.2	غرفة تجارية
9.8	إتحاد صناعي/ مهني
6.2	أخرى
	تسجيل المشاريع الأسرية (القطاع غير المنظم):
13.6	نعم
86.4	لا
100.0	المجموع
	جهة التسجيل:
6.3	نقابة
80.0	هيئة حكومية
11.1	البلدية/ المجلس القروي
2.5	غير ذلك

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004. مسح القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية 2003. رام الله - فلسطين.

هناك انعكاسات متعددة تنجم عن عدم الامتثال للوائح والإجراءات المعمول بها في هذا المجال، فقد تعني تكبد التزامات مالية على شكل رسوم وغرامات للجهات الرسمية الأمر الذي ينعكس على مستويات الدخل المتاح للتصرف به لهذه المشاريع، وفي بعض الحالات (ربما النادرة) يمكن أن ينتهي ذلك بإغلاق الوحدة أو مصادرة أصولها، مع الإشارة إلى أن اللوائح والإجراءات لا تطبق بشكل حرفي ودون هوادة سواء لأسباب تعود إلى الغموض الذي يكتنفها كنصوص (لذا فهي عرضة لتتويع التفسيرات حسب فهم وممارسة المسؤولين لها) أو لأسباب تكمن في ضعف القدرة الخاصة بالنظام المؤسسي العام على فرض احترام وتطبيق القانون كما هو الحال في ظل ضعف دور السلطات ذات العلاقة جراء الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية، وغالباً ما يتم استخدام هذا الجانب من باب التهديد بالعقوبات من قبل الجهات القائمة على تنظيم شئون الوحدات والمشاريع المستهدفة. المحصلة النهائية لهذه الأوضاع تكمن في خلق بيئة أعمال متشككة وغير مستقرة بشكل عام، ونظراً لأن تأثير اللوائح والإجراءات يتم بصورة متفاوتة على ربحية الأنشطة الاقتصادية والوحدات الإنتاجية فهي بذلك تسهم في إحداث تشويه في هيكلية الحوافز الاستثمارية وبالتالي التأثير على خيارات الأنشطة والوحدات وعملية توجيه وتخصيص الموارد الأمر الذي يفسر التقلب الدائم وتغيير النشاط المتواصل لمشغلي هذا القطاع.

بعض اللوائح وقوانين تنظيم العمل تحرف (تشوه) خيار العامل التكنولوجي، ويرتبط ذلك بالاعتقاد السائد بان منشآت ومشاريع القطاع غير المنظم هي بمثابة وحدات غير مرخصة أو مسجلة وبالتالي يمكن دمجها من وجهة النظر تلك بأنها غير قانونية ولذلك تصبح غير مؤهلة للانتفاع أو الوصول للموارد أو الأسواق المندرجة تحت إشراف وسيطرة الدولة، وحالة التفاوت هذه تشيع حالة من الاتهامات للقطاع غير المنظم بإحداث مناخ من المنافسة غير العادلة (لكون مشاريعه قادرة على البيع بأسعار أقل بسبب تجنب تكاليف الالتزام باللوائح والإجراءات) ولذا فالقطاع المنظم هو من المتحمسين لتنظيم العمل في القطاع غير المنظم من خلال الدعوة إلى تطبيق شامل للقوانين واللوائح على الجميع.

أهم الأسباب وراء ضعف التجاوب مع الأنظمة واللوائح والإجراءات:

1. غالبية المشاريع الأسرية تعود لأفراد يعملون لحسابهم أو أصحاب عمل، وتتسم هذه المشاريع بتقديمها للخدمات والسلع في نقاط متحركة سواء داخل السوق أو أماكن إقامة المستهلكين كأنشطة الإنشاءات والتمديدات، ونادراً ما يقوم هؤلاء المشغلين بالتسجيل نظراً لطبيعة عملهم وإمكانية ارتباطه بالموسمية والتسجيل يتطلب الانتظام.

2. غالبية مشاريع القطاع غير المنظم ولا سيما المشاريع الصغيرة يملكها (يشغلها) أفراد ذوي تحصيل علمي متواضع (أقل من 6 سنوات) كما تم التوضيح في مكان آخر والبعض منهم غير مدرك للأنظمة والقوانين.
3. عدم القدرة على تحمّل الامتثال لان الاستحقاقات المادية خارج إمكانياتهم وربما تنطوي على إغلاق أعمالهم.
4. البعض قادر على الإيفاء بشروط وأنظمة العمل إلا انه يرى في عدم التجاوب وسيلة لتخفيض التكاليف وزيادة حجم المبيعات من خلال الاستفادة من القدرة على المناورة بمستوى التكاليف والأسعار.

تستلزم عملية التجاوب مع الأنظمة واللوائح في اغلب الأحيان تكبد نفقات إضافية (على سبيل المثال، بناء مقرات ومرافق مناسبة لممارسة النشاط) والتي لن تكون بمقدور المشاريع في ظل غياب القدرة على الوصول للموارد وخاصة التمويل والائتمان. وعلى ارض الواقع فالكثير من هذه الوحدات (خاصة المنشآت) تقوم فعلاً بدفع أنواع معينة من الضرائب والرسوم المحليّة المختلفة (مثل رسوم مزاوله المهنة لدى البلديات) وهذه المدفوعات ليست كمّيّة هامشية مقارنة مع دخلهم من هذه المشاريع. علماً أن التجارب الدولية تشير إلى أنه من غير الممكن الاستجابة الكاملة للأنظمة واللوائح والتشريعات المنظمة لأعمال المشاريع والتي قد تكون صعبة حتى على كثير من منشآت القطاع المنظم، فعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينيّة تكلفة الإيفاء بالمتطلبات القانونية والتنظيمية تتراوح بين الـ 17% و 70% من حجم الإيراد السنوي لهذا النوع من المشاريع، فقد قدر أن إيراد المشاريع غير المنظمة سينخفض بنسبة 48% إذا طبقت جميع اللوائح والإجراءات بشكل كامل، وبذلك تبرز حالة المفاضلة (Trade Off) بين العمل (التشغيل) والإيفاء بالأنظمة والإجراءات، فالبعض يغلب التشغيل (Functioning) على تخصيص موارد لتغطية تكاليف الإيفاء بمتطلبات التجاوب مع الأنظمة واللوائح التي تخص ممارسة النشاط رغم أن بعض الإجراءات تنطوي على أهمية واهتمام اجتماعي.

يرتبط جذر المشكلة في حقيقة أن هناك تكرار واسع في إجراءات التسجيل والترخيص بحكم تعدد العناوين المسئولة عن هذا الموضوع، الأمر الذي يعني إمكانية وجود إجراءات غير ضرورية أو ذات تأثير سلبي من حيث تقبل المتأثرين بها، إضافة إلى عدم واقعية الموروث من القوانين السارية والتي تعود لمرحلة ما

قبل بناء مؤسسات السلطة الوطنية (قوانين الانتداب وما قبلها إضافة لتتبعها بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) أي أن هناك أكثر من إطار قانوني وإداري تؤثر في تنظيم الحياة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وربما من المفيد دراسة التكلفة المتوقعة لعملية الإيفاء بهذا الأنظمة والإجراءات في الواقع الفلسطيني، فتجارب بعض البلدان حول المقارنة بين تكلفة وفوائد هذه اللوائح والأنظمة قد وجدت أن التكلفة أعلى من الفوائد من وجهة نظر المشاريع البسيطة ضمن القطاع غير المنظم ولذلك فالكثير من الوحدات في القطاع غير المنظم وحتى البعض في القطاع المنظم تختار البقاء خارج إطار التنظيم القانوني، وقد قاد ذلك بعض الباحثين لتعريف غير المنظم على أساس يربط بين المشروع والاستجابة (الإيفاء) بالشروط والإجراءات القانونية. كل ذلك يخلق الحاجة إلى إجراء مراجعة شاملة للأنظمة والإجراءات ذات التأثير المباشر على القطاع غير المنظم، وكذلك الحال بالنسبة للقيود المنبثقة من قوانين وقواعد التشغيل والتي تتطلب مراجعة وتقييم سياسات التشغيل وسوق العمل.

4.3 البيئة العامة وأداء القطاع غير المنظم:

القيود المختلفة والتي تم استعراضها في الأجزاء السابقة من الورقة تمثل ما يطلق عليه في الاقتصاد بقيود جانب العرض (Supply Constraints)، نظراً لكونها تحد بطريقة أو بأخرى من قدرة وإمكانات مشاريع القطاع غير المنظم على الوصول للسلع والخدمات وبالتالي القدرة على توليد الدخل. وعلى جانب آخر أبرزت العديد من الدراسات في مجال القطاع غير المنظم وجود قيود من جانب الطلب (Demand Constraints)، قيود الطلب التي تواجه المشاريع غير المنظمة تحد من القدرة (فرص) الإنتاج (Opportunities for Production). وقد أبرزت نتائج المسح الميداني أن معظم الوحدات في هذا القطاع تشترك في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات الاستهلاكية بشكل عام، ونسبة كبيرة من المشاريع تتأثر مباشرة بتراجع أو ركود الطلب على المنتجات نظراً لتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين، الكثير من المشاريع أشار إلى وجود منافسة عالية وهذا يفسر الحديث عن محدودية الفرص وتواضع حجم ومستويات الدخل خاصة في ظل الأزمة التي رافقت الحصار والإغلاقات خلال الفترة السابقة وتدفق السلع المستوردة على السوق المحلي (المنتجات الصينية وغيرها). هذه النتائج تدل على مستوى التزام الحاصل ضمن أنشطة ومشاريع القطاع غير المنظم جراء اتساع الفجوة بين مستوى نمو جانب الطلب مقارنة بجانب العرض (بسبب تسارع نمو العرض بدرجات أعلى من الطلب). ولذلك فإن سياسات التطوير الملائمة من حيث الشكل والممارسة ينبغي أن تنطلق من دراسة ومعرفة لطبيعة القيود

التي تحيط بالقطاع غير المنظم، وفي اغلب الأحيان التأكد من ضمان زيادة الطلب على منتجات القطاع غير المنظم وبالتالي إتاحة هامش اقتصادي أوسع لفرص جديدة للمشاركة.

5.3 حالة الاقتصاد الوطني وأداء القطاع غير المنظم:

النظرية الاقتصادية توضح أن المجتمعات التي تعيش حالة من الركود الاقتصادي وتدهور مستويات دخل الأسر المعيشية، تواجه حالة من تدني أو ركود الطلب على السلع والخدمات سواء كانت منتجة من القطاع المنظم أو غير المنظم، ففي الأراضي الفلسطينية سجل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية تراجعاً بنسبة 10.5% لعام 2002 مقارنة بعام 1999 وتراجع كذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25.6% لنفس الفترة، هذا الوضع يبرز أهمية الحاجة لتقديم سياسات اقتصادية كئيبة تعمل على تحفيز وإنماء الدخل في مراكز الثقل السكاني والاقتصادي، وفي غياب مثل هذه السياسات فإن أي محاولة لتعزيز القطاع غير المنظم سوف تكون على حساب القطاع المنظم لان ذلك سيغني مجرد عملية إعادة توزيع للطلب الحالي من قطاع إلى الآخر. هذه الحالة من إعادة توزيع الطلب يمكن أن تحدث بواسطة الاعتماد على السياسات المالية، كإخضاع منتجات قطاع معين للضرائب أو الدعم (كما سيرد لاحقاً)، ويمكن الحصول على نتائج مشابهة لذلك من خلال استخدام السياسات التي تؤثر على توزيع الدخل، نظراً لان الاستهلاك من منتجات القطاع المنظم أو غير المنظم ترتبط بقوة بمستوى دخل الأسرة (على سبيل المثال اختيار: نوع (ماركة) المحلات التجارية، وسيلة المواصلات، نوعية المنتج... الخ تختلف من مجموعة إلى أخرى حسب مستوى الدخل بشكل عام).

من ناحية أخرى فإن التنافس من اجل موضع قدم اقتصادي بين القطاع المنظم وغير المنظم لا يخص فقط الاقتصاديات التي تعيش ركوداً اقتصادياً، فهي على ذات الدرجة من العلاقة والأهمية للاقتصاديات التي تسجل معدلات نمو إيجابية، (كيف يتمكن هذين القطاعين من اقتسام فرص النمو؟)، معظم التجارب الدولية تشير إلى أن هذين القطاعين يقدمان سلعاً وخدمات متشابهة ولكن موجهة إلى أسواق مختلفة (مقسمة وفقاً لمستويات الدخل) نظراً لان مستويات الجودة والسعر تختلف أيضاً بين هذين القطاعين، ورغم ذلك فإن تجارب الدول تبرز المحاولة المستمرة لمشاريع القطاع غير المنظم على اختراق الأسواق تحت سيطرة القطاع المنظم، على سبيل المثال محاولة المشاريع غير المنظمة تحسين جودة المنتجات من خلال عامل التكنولوجيا وتحسين مهارات العمل بهدف منافسة منتجات القطاع المنظم، وفي بعض الأحيان التزاحم الميداني لعرض وبيع المنتجات كما هي حال البسطات وباعة

الشوارع العامة وغالباً ما تكون بالقرب من المحلات التجارية مباشرة، لجلب اهتمام المستهلكين، وقد سجلت حالات عديدة لاحتواء هذه الأنشطة من خلال إعادة تشغيلها من قبل أصحاب المحلات أنفسهم ولعل أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو نشاط تبديل العملات على الشوارع وباعة الملابس على البسطات في المدن بشكل عام.

مع تسارع النمو الاقتصادي تزايد وتتسع فرص وحجم الطلب (Demand Expansion) كزيادة طلب المستهلكين على السلع والخدمات عند تحسن مستويات دخلهم، وفي هذه الحالات تميل الأسر المعيشية إلى اختيار منتجات بمواصفات أكثر جودة وذات نوعية أفضل وان كان ذلك بأسعار أعلى مقارنة بما كانوا يقبلون به في السابق، وغالباً ما يكون ذلك من خلال منتجات القطاع المنظم بدلاً من سلع القطاع غير المنظم، وتحت هذا الضغط تكون مشاريع ووحدات القطاع غير المنظم مطالبة بتحسين جودة ونوعية منتجاتها للوصول إلى الأسواق الجديدة، مع وجود بعض الاستثناءات مثل خدمات إصلاح مركبات النقل حيث يحمل القطاع غير المنظم ميزة تنافسية نسبية في هذا المجال ويجذب العملاء من مجموعات دخل متنوعة ومنها ذات الدخل المرتفع. في ذات السياق من التحليل ومع ارتفاع الدخل الحقيقي (الدخل القابل للتصرف به) فانه من الممكن وعلى المدى الطويل توقع تراجع فرص وآفاق القطاع غير المنظم من الناحية الاقتصادية، وهذا يفسر جزئياً لماذا تميل أهمية القطاع غير المنظم إلى الانخفاض مع تحسن النمو الاقتصادي كما لوحظ في سنوات ما قبل انتفاضة الأقصى عام 2000، ومن الأمثلة كذلك ما حدث في بعض بلدان جنوب شرق آسيا، (مثال تايلاند). تحت هكذا ظروف من النمو والتحسين الاقتصادي يتركز رد فعل القطاع غير المنظم على الاقتراب أكثر وأكثر من القطاع المنظم، ويصبح بذلك هدف السياسة العامة متركزاً في كيفية تسريع عملية التحول بما يساعد هذا القطاع على التجاوب بفاعلية مع الفرص الجديدة التي تنتج عن تحسن النمو الاقتصادي، ومثل هذا التحول سيخفف أهمية القطاع مقارنة بالسابق أو مع الوضع الناشئ أو القطاع المنظم، وسيعمل على تسهيل اندماجه التدريجي مع الاتجاه الاقتصادي السائد، وما يرتبط بذلك من تحسين لعمل المشتغلين ضمن هذا القطاع وتحقيق معدلات إنتاجية أعلى ومستويات دخل أفضل.

6.3 علاقة القطاع المنظم وغير المنظم في السوق:

على عكس الوضع المشار إليه أعلاه (تحسن في معدلات النمو الاقتصادي) توجد حالات يكون فيها القطاع غير المنظم في حالة صراع من أجل البقاء والحفاظ على ما هو عليه الآن ليس إلا، ففي بعض

الفروع الاقتصادية فان قدرة مشاريع ومنشآت القطاع غير المنظم على الاستمرار باتت مهددة من قبل القطاع المنظم، مثل صناعة المواد الاستهلاكية المباشرة، الأدوات المنزلية والألعاب والملابس الخفيفة وخدمات النقل والاتصالات وغيرها، فهناك دليل على أن القطاع المنظم قد وسّع حصته من السوق في بعض هذه الحالات من خلال عاملي السعر و/ أو الجودة (أحياناً بتخفيض مستوى الجودة أو السعر لجعل المنتجات في متناول أيدي ذات الفئات التي كانت مستهدفة فقط من القطاع غير المنظم - السوق التقليدي- وهذا الإجراء كان من أدوات تكيف القطاع غير المنظم في أوقات سابقة، ولعل أبرز المشاهدات على ذلك هو تنامي حجم الاستيراد من السلع الاستهلاكية البسيطة وبأسعار منخفضة من أسواق خارجية على حساب المنتجات المحلية رغم وجود الحصار والإغلاق منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000.

الأدبيات الاقتصادية ودراسات السوق لا تشير إلى قيام القطاع المنظم وغير المنظم بإنتاج نفس السلع والخدمات وبالتالي نشوء علاقة تنافس باتجاه واحد بينهما، فالتجربة تدل على وجود احتمالات أخرى:

الأول: أن يكون هناك تكامل في إنتاج القطاعين

الثاني: أن لا تكون منتجات القطاعين منافسة أو مكملة لبعضها.

ومن الأمثلة الجيدة في سياق ذلك التعاقد من الباطن بين وحدات القطاع غير المنظم مع مؤسسات القطاع المنظم لإنتاج قطع السيارات، أو قيام وحدات القطاع غير المنظم ببيع منتجات القطاع المنظم من خلال البسطات (باعة الشوارع) والباعة المتجولون، يمثل هذان النموذجان حالة عدم الصراع أو التنافس السلبي، وفي حالات الازدهار أو النمو تنشط وحدات القطاع غير المنظم في التعبير عن وجودها ونشاطها في الاستفادة من المناخ الإيجابي وتسارع معدلات الطلب على المنتجات الاقتصادية سواء من قبل السوق المحلي أو الخارجي، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك يرتبط بصناعة الملابس والأحذية في مرحلة سابقة، حيث كان لازدياد الطلب على منتجات هذه الصناعات تأثيراً مباشراً على ارتفاع معدلات التعاقد من الباطن من قبل وحدات القطاع المنظم مع مؤسسات من خارج الأراضي الفلسطينية أو إعادة التعاقد من الباطن بين المنشآت الفلسطينية ومشاريع القطاع غير المنظم داخل المناطق الفلسطينية (صناعة الملابس في الشمال، الإنشاءات في منطقة الوسط وصناعة الأحذية ودبغ الجلود في الجنوب)، ولن يكون بمقدور القطاع غير المنظم الاستفادة من تلك الفرص إلا إذا توفرت لديه بيئة نشطة تمكنه من الوصول للمصادر والمقومات اللازمة، هذه العلاقة مع القطاع المنظم تتطوي على

أفضلية تطويرية لمشاريع القطاع غير المنظم من خلال زيادة الفرص التشغيلية والتي تساهم في تنوع أعمال ومنتجات وخدمات القطاع غير المنظم، وخاصة دفعه للتحرك بعيداً عن إنتاج وتوزيع البضائع الاستهلاكية وخدمات الأعمال الثانوية.

7.3 السياسات الاقتصادية والتجارية وأداء القطاع غير المنظم:

غالباً ما يدفع القطاع غير المنظم استحقاقات مباشرة جراء الاهتمام المتحيز نحو القطاع الرسمي على حساب القطاع غير المنظم، الأمر الذي يضعف منذ البداية قدرات الأداء بين القطاعين، ولذلك فإن العلاقة الاقتصادية لا تنشأ على أسس منصفة (عادلة) بين القطاعين، وقد يرتبط ذلك بنظرة البعض إلى أن عصره وتحديث الاقتصاد تعني التنمية بمفهومها الحرفي وبالتالي تعطى الأولوية للقطاع المنظم مع إغفال قدرات القطاع غير المنظم على الإسهام في العملية ككل، وقد ينشأ التحيز بسبب نقص المعلومات لدى المخططين ومتخذي القرار بموضوع دور وقدرات القطاع غير المنظم. هناك مجالات تتضمن وجود التحيز من داخلها ولعل من أبرزها: سياسة تحديد سعر الصرف، السياسات التجارية للاستيراد والتصدير، الأسعار، العمل، السياسات المالية وغيرها، فعلى سبيل المثال رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يجعل السلع الأجنبية رخيصة نسبياً مقارنة بالسلع المحلية ولذلك تتخفف القدرة التنافسية للقطاع غير المنظم ضمن المجالات والفروع ذات العلاقة بتلك المنتجات، الوصول إلى أسواق أقل تكلفة (المنتجات الصينية ولاحقاً الفيتنامية) أو الحصول على إعفاءات مؤقتة من الضريبة أو الحصول على أسعار فائدة تشجيعية على القروض واحتكار الوكالات وغيرها...، تعتبر خيارات متاحة وفي متناول مؤسسات القطاع المنظم وفي حالات كثيرة تجعل منتجات القطاع غير المنظم خارج حدود المنافسة.

من جانب آخر، فإن السياسات لا تُصمَّم بشكل حيادي أو ينطوي على خدمة القطاع غير المنظم، بل تتطوي على تأثير سلبي مباشر على مشاريع هذا القطاع، فهي لا تحد من مستويات مشاركتهم وتعيق تجاوزهم مع فرص التوسع فقط ولكن تساهم أيضاً في تشويه بنية الحوافز المحركة لهذا القطاع، الأمر الذي قد يدفع البعض نحو إغلاق أعماله إذا ما كان هناك انخفاض كبير على مستوى العائد للاستثمار (التكلفة والأعباء أكبر من الإيراد).

ينبغي أن يلاحظ أن هناك دوراً مباشراً للدولة في تخصيص وتوجيه الموارد، تخصيص موادّ خام أساسية لاستخدامات صناعات معينة أو وضع مدخلات إنتاجية أو الوصول للأسواق تحت مراقبة وإشراف مؤسسات الدولة والوصول إليها يكون من خلال أنظمة ومواصفات معينة، تؤدي في اغلب الأحيان لان تكون وحدات القطاع غير المنظم غير مؤهلة للاستفادة من الميزات الممكنة، (مثال ذلك صعوبة حصول المنشآت الصغيرة على العطاءات الكبيرة من الجهات الحكومية)، علماً انه لا توجد هناك دراسات جادة تحلّل التأثير الكميّ لهذه السياسات على التشغيل ومستوى الدخل ضمن القطاع غير المنظم، مع أن تأثير عدم موائمة السياسات لا يقف عند التأثير السلبي على المستويات الحالية للدخل بل تتعدى ذلك للتأثير على إمكانات النموّ المستقبلية أيضاً.

انتهاج بعض السياسات لا يشوه فقط بنية العملية الإنتاجية (Production Structure) ضمن القطاع غير المنظم وإنما تمتد للتأثير على هيكل الطلب (Demand Structure)، فالإعفاء الضريبي الجزئي أو الكلي وكذلك سياسات الدعم والإعانات الاقتصادية على الإنتاج والتي وجهت نحو أنشطة اقتصادية مختارة ضمن القطاع المنظم كان لها تأثير مزدوج على جانبي المعادلة من حيث إعادة توزيع العملية الإنتاجية (زيادة حصة طرف على حساب الآخر) وكذلك التأثير في الطلب على المنتجات لصالح صاحب الأفضلية التنافسية بسبب الاستفادة من انخفاض التكاليف. وكذلك قد تؤثر الضرائب المفروضة على عوامل الإنتاج على القدرة على استخدام وتوظيف عامل التكنولوجيا في الإنتاج لمصلحة القطاع المنظم، فتسهيل الوصول إلى عوامل الإنتاج الرأسمالية غالباً ما يكون في متناول مؤسسات القطاع المنظم بحكم إمكانياتها (الاستجابة لشروط التمويل والائتمان) واعتماد صناعاتها على عامل التكنولوجيا (راس المال) ولذا فإن مثل هذه السياسات وإجراءات إعادة الهيكلة تحسن من فرص القطاع المنظم مقارنة بمستوى الاستفادة والتحسين لمشاريع القطاع غير المنظم.

على ضوء ذلك وفي ظل غياب سياسات اقتصادية كلية قادرة على الرقابة العامة على العملية الاقتصادية على نحو شامل، فإن أي إجراءات تتخذ لتخفيف وطأة قيود العرض (Supply Constraints) سيكون لها أثر محدود على القطاع غير المنظم وبخاصة في المناطق التي يتواجد فيها القطاعين في إطار علاقة غير تكاملية وغالباً في ظروف الأزمة وصدمات سوق العمل، كما هو الحال في الظروف الاقتصادية التي واكبت اندلاع انتفاضة الأقصى مع بداية الربع الرابع لعام 2000.

التجربة تدلل على أهمية تشكيل حلقات الاتصال والتكامل بين القطاع المنظم وغير المنظم في الاقتصاد الوطني لتجنب حالة الصراع والأزمة بين الوحدات الإنتاجية، هذه العملية لن تكون سهلة ولكن ممكنة، ولعل بناء علاقة تكافل (Symbiotic) بين مشاريع القطاع غير المنظم ومؤسسات القطاع المنظم على غرار شبكة الأمان الاجتماعي تؤسس لإطار تعاون اقتصادي أفضل بين القطاعين، وقد تكون إحدى مهام مؤسسات السلطة الوطنية ذات العلاقة في هذا المجال مراجعة شروط وإجراءات التعاقد من الباطن لإزالة الانعكاسات السلبية لشروط التفاوض غير المتكافئة والتهيئة لشروط تعاقد عادلة ومنصفة للطرفين، وقد يستدعي ذلك تقوية المنشآت والمشاريع الصغيرة ومساندتها بالتشريعات والقوانين المناسبة بما يساعد على تمكينها من التغلب على القيود التي تحد من أدائها على مستوى العرض والطلب.

بالإضافة لدور عدد من السياسات في تحسين جانب الطلب على منتجات مشاريع ومنشآت القطاع غير المنظم، فإنها تساهم في تسريع عملية تحول عدد من الوحدات على مستوى التكيف التكنولوجي (الاعتماد المتنامي على عامل راس المال)، التواصل والارتباط المنسق مع القطاع المنظم، التدريب وتطوير المعرفة المهنية والفنية... الخ، على سبيل المثال سياسات التشغيل وإعادة تنظيم بناء سوق العمل والتي تستهدف تحسين عملية تدفق المعلومات وتنقل العاملين على مستوى الأراضي الفلسطينية (Improving Mobility of Workers) من خلال تحسين نظام معلومات السوق، إنهاء التمييز في سوق العمل وغير ذلك من الإجراءات من شأنها تحسين شروط التوظيف (الإنتاجية والدخل) وفعالية مشاركة القطاع غير المنظم بشكل عام في الاقتصاد، إلا أنه لا يوجد دراسات وأبحاث تحليلية متخصصة لهذه الجوانب في سوق العمل الفلسطيني.

تتأثر مشاركة القطاع غير المنظم في التنمية بشكل كبير بحجم ودور القطاع المنظم، ففي مرحلة التحول (الانتقال من اقتصاد تحت الاحتلال إلى اقتصاد الدولة) أي المرحلة الانتقالية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، وهي مرحلة بداية تكون مؤسسات منظمة كبيرة والتي قد لا تجدها مريحة للدخول للأسواق الصغيرة، ولذلك فإن الهامش يتوزع بين زيادة إنتاج القطاع غير المنظم وإما توسيع الاستيراد، وهذا يعني أن فرص مشاركة القطاع غير المنظم تعتمد على السياسات التجارية التي تتخذها السلطة الفلسطينية في هذا المجال، فسياسة تحدد عملية الاستيراد تتطوي على تحسين فرص أعمال المنشآت والمشاريع الصغيرة للتمتع بالحماية الطبيعية وتحقيق معدلات نمو إيجابية، إلا أن إغراق السوق بالمنتجات

المستوردة جراء سياسة توسيع الاستيراد تؤدي إلى عكس ذلك (تراجع الإنتاج والتشغيل في القطاع غير المنظم) وهو ما قد يفسر جزئياً ضعف دور القطاع غير المنظم مقارنة بحجم التوقعات في ظل الأزمة الراهنة، بعبارة أخرى فرص مشاركة القطاع غير المنظم تعتمد على مستوى تطور الاقتصاد بشكل عام وكذلك على دور القطاع المنظم وعلاقة ذلك بالسياسات المعتمدة لإدارة الاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن عملية بناء إطار سياسات داعمة للكفاءة والنمو الاقتصادي لن تتم إلا إذا انطلقت عملية رسم السياسات من نقطة عدم التحيز المسبق بهدف توفير الحد الأدنى من النزاهة والإنصاف رغم الصعوبة التي يكتنفها ذلك لاختلاف وتداخل المصالح بين مختلف اللاعبين على أرض الواقع.

8.3 عملية التنمية والقطاع غير المنظم:

أشارت النتائج الإحصائية إلى تنامي مشاريع القطاع غير المنظم خلال فترة الأزمة الراهنة مقارنة بما كانت عليه قبل العام 2000، (وهذا يتفق والافتراض الاقتصادي بان القطاع غير المنظم ينشط حيثما تتسع الفجوة بين العرض وقدرة الاقتصاد على امتصاص آثار أزمة سوق العمل كما هو الحال في هذه الأزمة) الأمر الذي يعني زيادة في مستويات التشغيل ضمن القطاع ولكن على حساب معدلات الدخل (بسبب ارتفاع العرض على حساب الطلب وتفاقم حالة التزاحم على فرص العمل على هامش الأزمة من قبل عدد متزايد من المشاريع القائمة والأفراد القادمين للسوق)، ولتخفيف انعكاسات ذلك وتجنب ما يلحق بها من آثار ينبغي على ذوي القرار الاقتصادي العمل على وضع السياسات التي تحفز مشاركة القطاع وربطها في سياق عملية التنمية، وهذا يتطلب المراجعة الاقتصادية لطبيعة برامج التشغيل المؤقتة من حيث ربط المحتوى بالاحتياجات التنموية (على سبيل المثال: تغليب العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية وخدماتها على حساب مشاريع التشغيل الشكلية، إضافة لربط المساعدات بعناصر عملية التطوير والتنمية بعيداً عن أشكال الدعم الاغاثي والذي ينتهي في حدود الاستهلاك اللحظي أي لا يرتبط بتحسين مستدام لمستويات الطلب المحلي).

تحاول هذه الوحدات على التغلب على أزمات السوق والقيود التي تواجهها من خلال العمل على أساس مداول من الباطن، البعض يلجأ إلى استئجار المعدات أو الاعتماد على إعادة تصنيع المخلفات، والبعض يعمل على حساب الإجراءات والقوانين وإن انطوى ذلك على مخالفات ذات خطورة على استمرار النشاط (النقل والمواصلات) رغم حالة الضعف المؤقتة لسيطرة المؤسسات المعنية على تنظيم القطاع خلال فترة الأزمة الراهنة، البعض يتمكن من تحسين حجم استثماراته ومستوى إنتاجه وقدراته

الفنية والمهنية ومستوى الدخل بالاعتماد على الذات والفرص المتاحة للتدريب وعلى مضاعفة الجهود (في بعض الأحيان زيادة الوقت المخصص لممارسة نشاطهم الاقتصادي اليومي والذي قد يشكل تهديداً على صحتهم وسلامتهم كما في العمل لساعات طويلة لسائقي المركبات في النقل والمواصلات وعمال الإنشاءات وغيرها) فيما يسعى البعض للانتقال إلى مصاف الوحدات المنظمة، ومع أن ذلك قد يؤدي إلى تحسن دخل العديد من المشاريع إلا انه لا يمكن تعميمه كوصفة تصلح للجميع كونها عملية غير كفؤة (Inefficient) وغير منصفة (Inequitable) وقد تأخذ وقتاً طويلاً جداً وقد لا تكون في متناول الجميع أو ليس لدى الجميع نفس درجة الثقة بالنجاح.

القسم الرابع

أهم الاستخلاصات

1.4 الاستخلاصات العامة من حيث:

- **تفاوت القدرة على الاستفادة من الموارد:** يمكن الاستخلاص مما تم عرضه في الأجزاء السابقة أن هناك تحيز في توجيه وتخصيص الموارد على نحو لا يؤهل منشآت ومشاريع ومشغلي القطاع غير المنظم من تعظيم مستويات التشغيل والإنتاج لدى مشاريعهم جراء عدم قدرتهم للوصول إلى مصادر العمل والأسواق الملائمة، العمل ضمن هذه القيود لا يؤثر سلباً على مستويات دخل وإيرادات هذه

المشاريع وإنما يثبط أيضا استعداداتها للاستثمار وبالتالي فرص ومعدلات نموها لاحقا وانعكاسات ذلك على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

• **تفاوت مستويات الدخل (الإيراد):** المعوقات والقيود المختلفة التي تم تقديمها في الأجزاء السابقة، توضح الفوارق والتباين في مستويات حصة العامل من راس المال، مستويات الإنتاجية والدخل للمشتغلين في القطاع غير المنظم، بعض الوحدات قد تكون خصصت المزيد من الوقت لتتمكن من التغلب على هذه القيود وتوسيع أعمالها الحالية أو الانتقال إلى مجالات عمل جديدة وبالتالي تمكنت من تحسين دخلها وإيراداتها، جانب آخر من اختلافات الدخل تتبع من أزمات واختلالات سوق العمل من حيث وجود أشكال معينة من التمييز على أساس الجنس أو أسباب أخرى (اختلاف مستويات أجور النساء عن أجور الذكور في سوق العمل)، تدني أجور المشتغلين باجر عن مستويات دخل أصحاب العمل أو العاملون لحسابهم وغالباً ما تكون دون مستوى خط الفقر، مع أن مالكي الوحدات أو مشغلي المشاريع يحققون مستوى دخل أعلى من ذلك وفي معظم الأحيان تقارب القطاع المنظم أو حتى أفضل منه لأن دخلهم يتضمن إيراد تشغيلهم الذاتي (Own Labor) بالإضافة إلى عوائد المشاريع ذاتها، كل ذلك يدل على وجود عوامل أخرى ذات تأثير مباشر على دخل وإيرادات مشاريع هذا القطاع، وتجلي ذلك على نحو أبرز في ظل اشتداد الأزمه الراهنة في سوق العمل جراء الحصار والإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية وارتفاع تكاليف التكيف مع متطلبات مواصلة العمل خاصة تلك المتعلقة بتنقل الأفراد والعاملين ونقل البضائع بين التجمعات السكانية ومع الخارج.

• **تخفيف مستويات الفقر:** ترتبط قدرة الفقراء للوصول إلى مستوى افضل لظروف معيشتهم بتوفر الدخل الضروري للحصول على السلع والخدمات المطلوبة (الاحتياجات) وبدون توفر هذا الدخل فان قدرة هؤلاء الأفراد/ الأسر على المشاركة في عمليات السوق تكون ضعيفة (رغم إمكانية وجود مصادر أخرى لتمويل الإنفاق). وذلك لان سوق العمل يمثل نقطة الدخول الرئيسية أمام معظم هؤلاء لإدماج أنفسهم مع الاقتصاد الوطني (Mainstream Economy)، حيث تمثل القدرة على العمل الأصل الوحيد الذي يمكنهم من خلاله عرض خدماتهم مقابل اجر سوقي (لاحقاً الدخل)، وفي الحالات التي يعجزون فيها عن تحصيل فرصة العمل باجر، فان البديل التالي يتمثل بالاندماج من خلال سوق السلع، أي بالقيام بإنتاج السلع والخدمات لعرضها وبيعها في السوق. هذا الواقع يدل

على أن هذه المشاريع تعيش حالة من الكفاح المتواصل لإثبات الوجود والعمل لإدماج ذاتها ضمن العملية الاقتصادية (Market Economy) وتحسين ظروفهم بالرغم من صعوبة أوضاعهم الخاصة على مستوى التعليم، التدريب، ضعف الإمكانيات والموارد وغير ذلك من متطلبات واحتياجات سوق العمل والأعمال.

- **تسارع نمو القطاع غير المنظم:** رغم صعوبة المعوقات والقيود التي تم الإشارة إليها في مواقع سابقة، هناك تزايد في الأعداد المطلقة للمنشآت والمشاريع العاملة ضمن القطاع غير المنظم في مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية خلال السنوات السابقة، والذي يفسر إلى حد ما أسباب تزايد التشغيل ضمن هذا القطاع خلال نفس الفترة، مع الإشارة إلى أن هذه الزيادة في التشغيل ناجمة عن زيادة عدد الوحدات والمشاريع ضمن القطاع أكثر منه زيادة في أعداد العاملين ضمن نفس الوحدات الموجودة. ومثل هذا الامتداد الجانبي (التوسع الأفقي) يشكل مصدر اهتمام وقلق اقتصادي لكونه يمثل ازدياداً في عدد المنشآت والمشاريع الصغيرة جداً وغير المستقرة من الناحية الاقتصادية (الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية... الخ)، خاصة وأن الزيادة لا تتم باتساق على مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد يكون الانتشار أسرع في أنشطة كالتجارة الداخلية لسهولة ممارسة النشاط من قبل المشغلين (Operators) فيما تكون أقل في الصناعة مثلاً لصعوبة ممارسة النشاط ومنافسة المشاريع القائمة (شروط الدخول لسوق السلع اصعب نسبياً من سوق الخدمات)، ولكن ينبغي أن لا يكون ذلك مفاجئاً للكثيرين نظراً للبيئة والظروف التي تعمل في إطارها مشاريع ومنشآت القطاع غير المنظم.

- **ارتفاع حجم الأسر ذات العلاقة بالقطاع غير المنظم:** يتضح من نتائج المسح والتحليل ارتفاع عدد أفراد الأسر التي يعمل أحد أفرادها ضمن القطاع غير المنظم مقارنة بمتوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الغالبية من المشتغلين ضمن القطاع هم من أصحاب العمل أو العاملين لحسابهم وتزيد أعمارهم عن 25 عاماً، الأمر الذي يعني وجود أعباء اجتماعية واقتصادية كبيرة مقارنة بالمتوسط العام وتأثر أوضاع أسرهم من حيث الاقتراب أو الابتعاد عن خط الفقر بمدى انتظام عمل هؤلاء وأداء مشاريعهم.

- **تدني نسبة مشاركة النساء:** على عكس الانطباعات السائدة ما زالت نسبة مشاركة النساء في القطاع غير المنظم متدنية بشكل عام، وهذا يستدعي المراجعة والبحث حول هذه الظاهرة من حيث الأسباب ووضع الإجراءات الملائمة لتعزيز مشاركة المرأة وتطوير أدوات قياس ذلك.

2.4 الاهتمام بقيود العرض والطلب على عمل ومنتجات القطاع غير المنظم:

يتضح من تحليل نتائج الدراسة الميدانية أن السياسات التي تعتمد على تحسين شروط العرض سواء من خلال زيادة فرص الدخول إلى سوق السلع وزيادة عدد مشاريع القطاع غير المنظم لا تمثل الحلول الملائمة لان العرض في هذه الحالات لا يتمكن من خلق الطلب على نفسه للعديد من الأسباب جرى تحليلها ضمن الدراسة، فتتظلم علاقات العمل وتحسين القدرات الشرائية للمستهلكين وتحسين شروط التوزيع والوصول للأسواق الجديدة تمثل الجانب الأهم من زيادة فرصة القطاع على المشاركة في العملية الاقتصادية. خاصة إذا ما كان الهدف من التدخلات المختلفة هو تخفيض معدلات الفقر والبطالة من خلال زيادة إنتاجية مشاريع القطاع غير المنظم على المدى الطويل (الدائم) فإن المؤسسات ذات العلاقة في السلطة الوطنية مطالبة بالعمل إلى ما هو أبعد من تحسين قيود العرض على مستوى المشاريع الصغيرة لتصل إلى وضع إجراءات تكفل تحسين البيئة التي تعمل بها تلك المشاريع من مختلف الجوانب لضمان الاستمرارية (Sustainability).

3.4 تنوع اللاعبين ضمن القطاع غير المنظم وعدم تجانس المشاريع والأنشطة ضمن القطاع:

هذا الواقع يحتم أهمية تنوع سياسات المتابعة والإدارة الاقتصادية جراء تنوع دوافع العاملين ضمن القطاع غير المنظم وتنوع غاياتهم الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يعني مراعاة وجود مشغلين من بين الفقراء وغير الفقراء ضمن القطاع، إضافة لأهمية النظر للقطاع غير المنظم كمساعد (مكمل) للقطاع الرسمي وليس بديلاً عنه خاصة حينما يراد وضع الإجراءات الملائمة لتخفيض معدلات البطالة والفقر من خلال زيادة فرص العمل والتشغيل وتحسين مستويات المعيشة. وكل ذلك ينبغي أن يتم من خلال إطار سياسي (Policy Framework) متكامل لإدارة الاقتصاد الوطني وخاصة في ظل الأزمة وتوزيع الأدوار لضمان أفضل مستويات التشغيل لمركبات الاقتصاد الفلسطيني.

4.4 مراجعة سياسات الإقراض والتمويل:

طبيعة ظروف عمل مشاريع القطاع غير المنظم من حيث تواضع التسجيل والترخيص والإمساك بالقيود المحاسبية الكاملة لا تؤهلها في الكثير من الأحيان للحصول على خدمات التمويل اللازمة بالكم أو

- الوقت أو التكلفة الملائمة لقدراتها، وفي أحيان كثيرة قد لا تتمكن من الإيفاء بشروط وإجراءات الاقتراض، رغم وجود أمثلة على الاقتراض الميسر للقروض الفردية، إلا انه ينبغي الإشارة إلى:
- رغم أن القروض الفردية تساهم في تحسين دخل مشغلي مشاريع القطاع غير المنظم، إلا أن مقياس كفاءتها يرتبط بقدرتها على نقل الأفراد والأسر إلى مستوى خارج خط الفقر، إضافة لأهمية التفكير في البنوك المتخصصة للتعامل مع هذه الوحدات والقطاع على أسس تستوعب إمكاناته ودوره الاجتماعي والاقتصادي.
 - مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكلفة الاقتراض فان العائد من استخدام هذه القروض ينبغي أن يكون عالي لدرجة يتمكن من تغطية تكلفة الاقتراض، ولكن توسيع وتكرار عمليات الإقراض لنفس الفئة يطرح التساؤل حول قدرة هذه الوحدات على خلق فرص الاستثمار المربحة في كل مرة، خاصة إذا ما كان التركيز كما هو الآن على جانب العرض على حساب تطوير جانب الطلب، لأنه بدون معالجة اقتصادية على المستوى الكلي للسياسات فان مراجعة نظام التمويل والإقراض يكون ذو تأثير جزئي ولا يحقق الغايات التنموية المنشودة.

5.4 الانتقال من برامج التدخل الطارئة إلى التدخل المنظم:

يتسم التعامل مع موضوع القطاع غير المنظم بالنظرة الجزئية والعمل بالقطعة بشكل عام، حيث غياب الرؤيا الاقتصادية الشاملة لإدارة العملية الاقتصادية بكامل مركباتها، وما يتوفر عبارة عن خطط جزئية للتعامل مع القطاع غير المنظم على شكل برامج إعانات طارئة أو برامج تشغيل موجهة لفئات اجتماعية محددة مثل برامج تمكين النساء أو إلى شرائح اجتماعية ذات احتياجات خاصة جراء التأثير الشديد بالإجراءات المرافقة للحصار والإغلاق والتدمير، وهذه السياسات تطرح تساؤلاً حول مستوى التغطية لكافة مكونات القطاع من حيث المشاريع أو الأنشطة ذات الاهتمام، وغياب خطة التنمية القادرة على تنظيم وتوزيع الموارد وفق أولويات وطنية واضحة يؤدي إلى تكرار التكاليف والجهد والوقت الأمر الذي يتطلب مبادرة وطنية وتنسيق بين الجهات القطاعية لضمان تكامل المهام وتوزيع الأعباء والمسؤوليات لمأسسة الجهد الوطني في التعاطي مع موضوع القطاع غير المنظم حتى لا نبدأ دائماً من نقطة الصفر في عملية البناء.

6.4 الشراكة بديلاً للتنافس السلبي في عملية التنمية:

تجنب التحيز المسبق في إعداد خطط وسياسات التنمية تمثل نقطة البداية لإشراك القطاع غير المنظم على أساس من التعاون والتكامل الاقتصادي لمركبات الاقتصاد الفلسطيني، فالقطاع غير المنظم ليس منافساً سلبياً للقطاع الرسمي وهو ليس بديلاً عن برامج السلطة الوطنية تجاه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، ولكن ينبغي التوقف أمام آلية رسم السياسات التنموية وتقييم مدى إشراك القطاع غير المنظم في العملية، ومراجعة تأثير السياسات الاقتصادية وسياسات الاستيراد والوكالات ومدى تأثيرها على أداء مشاريع القطاع غير المنظم الراهن ومستقبلها في حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه وتأثير ذلك على التشغيل وظروف معيشة الأفراد والأسر ذات العلاقة في حال إبقاء حالة الإقصاء الراهنة لقدرات القطاع غير المنظم خارج جهود وأطر عملية التنمية.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح القطاع غير المنظم - 2003: نتائج أساسية. رام الله - فلسطين
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسلة التقارير السنوية 1997 - 2003. رام الله - فلسطين
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. قاعدة بيانات سجل المنشآت (بيانات غير منشورة).
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994 - 2002. رام الله - فلسطين
5. الفريق الوطني لمكافحة الفقر. فلسطين: تقرير الفقر 1998. رام الله - فلسطين
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. سلسلة المسوح الاقتصادية 2003: نتائج أساسية. رام الله - فلسطين
7. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). المراقب الاقتصادي عدد رقم 10. رام الله فلسطين
8. مآزق القطاع غير النظامي، تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذي قدم إلى الدورة 78 لمؤتمر العمل الدولي لعام 1991.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) (2000). الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة، مع تركيز خاص على البطالة. نيويورك: الأمم المتحدة.
10. المالكي، مجدي وحسن لدادوة وياسر شلبي (2000)، مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالات. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
11. مركز بيسان للبحوث والإنماء (1997)، دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة، مقدم إلى: المؤتمر الدولي للتشغيل - نحو استراتيجية للتشغيل في فلسطين/ وزارة العمل. رام الله- فلسطين.
12. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (2004)، إحصاءات القطاع غير المنظم: وقائع ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم المنعقدة في صنعاء/ الجمهورية العربية اليمنية - 4-5/7/2004.